جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية

البناء الفني لحكم التحكيم ومدى رقابة محكمة النقض عليه
دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في القانون

مقدمة من

الباحث /محمود مختار عبد المغيث محمد
المدرس المساعد بقسم قانون المرافعات كلية الحقوق . جامعة حلوان

إشراف

الدكتور/ أسامة أحمد شوقي المليجي
أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية
كلية الحقوق . جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم :

١. الأستاذ الدكتور / فتحي إسماعيل والي أستاذ قانون المرافعات كلية الحقوق . جامعة القاهرة، ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق	عضواً ورئيساً
٢. الأستاذ الدكتور / أسامة أحمد شوقي المليجي أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات كلية الحقوق . جامعة القاهرة	مشرفاً وعضواً
٣. الأستاذ الدكتور / علي رمضان علي بركات أستاذ قانون المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق . جامعة بني سويف	عضواً

١٤٣٣ هـ . ٢٠١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

صدق الله العظيم

سورة النساء الاية ٦٥

إهـــــــــــــداء

إلي :

*أبي

مع دعاء بالرحمة والمغفرة

*أمي

*زوجتي

*معاذ

إلي كل هؤلاء

أهدي هذا العمل

قال رسول الله (ص) "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

لا يسعنا إلا أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلي أستاذ الأجيال العالم الجليل عميد ورائد الفقه الإجرائي العربي الحديث **الأستاذ الدكتور/ فتحي إسماعيل والي** الذي تفضل مشكورا بقبول المشاركة علي الحكم علي هذه الرسالة.

كما أنني أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلي أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ أسامة المليجي (أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات بكلية الحقوق جامعة القاهرة)** الذي لم يتردد لقبول الإشراف علي الرسالة، ولما أولاني من رعاية وتوجيه ورحابة صدر الذي لولاه بعد الله سبحانه وتعالي ما خرج هذا العمل للوجود، فمهما قلت فيه فلن أوفيه حقه فجزاه الله عني خير الجزاء وكتب ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ الجليل عضو لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور/ علي رمضان علي بركات (أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق جامعة بني سويف)** الذي تفضل بقبول المناقشة وقراءة هذه الرسالة لتقويمها وتقييمها فله مني كل الاحترام والتقدير وجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

مـقـدمـــة

كانت للخصائص التي يرتكن نظام التحكيم عليها ـ كسرعة الفصل في النزاع وسرية الإجراءات التحكيمية ـ أثر كبير في أن يصبح هذا النظام الآلية المفضلة لممارسي التجارة الدولية لفض منازعاتهم بعيدًا عن ساحات القضاء العادي وتعقيداته؛ فسرعة المبادلات التجارية الدولية و سريتها فرضت علي ذوي الشأن ولوج الطرق البديلة للفصل في المنازعات التي قد تثور بينهم، والتي يأتي التحكيم في مقدمتها.

ففي مؤتمر عن الأمان والتعاون في أوربا، والذي انعقد في هلسنكي في عام 1975، ذكر العمل الختامي لهذا المؤتمر أن :"التجارة الدولية تشكل أحد العناصر الأكثر أهمية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"؛ مما يوجب إقصاء جميع العوائق التي تحول دون تطورها[1]، كتعقيدات قضاء الدولة المختص وبطئه إذا ثار نزاع ما.

لذلك، يجب إسناد المنازعات الناشئة عن عمليات التجارة الدولية لنظام التحكيم كأهم الطرق البديلة لفض المنازعات، والذي سيسهم في انتظام حركة هذه التجارة بفضل الحلول السريعة التي يرد بها اعوجاج علاقات الخصوم الناجم عن منازعاتهم[2].

وهو ما يتفق ومصلحة الدولة التي تقتضي ألا يفصل قضاؤها في جميع المنازعات الداخلية والدولية، بل من مصلحتها أن ينجح نظام التحكيم في أداء الدور المنوط به (الفصل في المنازعات المحالة إليه علي وجة السرعة)، مساهمة منه في تخفيف العبء عن محاكم الدولة بنظر القضايا المنطوية علي بعض التعقيدات الفنية التي لا يستطيع القاضي العادي علي الفصل فيها بمفرده[3].

---

[1] B.Oppetit, philosophie de l'arbitrage commercial international,clunt,1993/n° 4, p.814

[2] ففي مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية، ذكر أن :**"73% من رجال الأعمال أصبحوا يفضلون اللجوء إلى الطرق الودية بدلا من المحاكم لتسوية النزاعات التجارية بالتحكيم .....، والسبب بسيط جدًا هو أن البت في القضايا الخاصة بالشركات الكبيرة داخل المحاكم يستغرق فترة زمنية تصل إلى 700 يوم، وأحيانا 1200 يوم"**، عادل شفيق، آخر كلام، رجال الأعمال يفضلون تسوية النزاعات وديا، جريدة الأهرام المصرية، الاثنين (5 شعبان 1430هـ 27 يوليو 2009) السنة 133 العدد 44793، الصفحة الأولي

[3] Boisliveau Pascal, la responsabilité de l'arbitre judiciaire, Nantes, 2006, p.26

الفهرس

مقدمة.....3

القسم الأول

البناء الفني لحكم التحكيم

المبحث التمهيدي : وقائع ومنطوق حكم التحكيم..... 14

المطلب الأول : وقائع حكم التحكيم.....15

المطلب الثاني : منطوق حكم التحكيم.....19

الباب الأول

تسبيب حكم القضاء وحكم التحكيم

الفصل الأول

ضرورة تسبيب حكم القضاء وحكم التحكيم

المبحث الأول : ضرورة تسبيب حكم القضاء.....24

المطلب الأول : ماهية تسبيب حكم القضاء.....25

أولا : المقصود بتسبيب حكم القضاء.....25

ثانيًا : أهمية تسبيب حكم القضاء..... 25

المطلب الثاني : نطاق تسبيب حكم القضاء.....28

أولا : النص علي تسبيب حكم القضاء.....28

ثانيا : النطاق الواسع لتسبيب حكم القضاء.....30

المبحث الثاني : ضرورة تسبيب حكم التحكيم.....32

المطلب الأول : دور أسباب حكم التحكيم لضمان احترام الحقوق الإجرائية للخصوم.....33

الفرع الأول : دور الأسباب لضمان عدم تحكم هيئة التحكيم.....34

الفرع الثاني : دور الأسباب لضمان احترام حدود المهمة التحكيمية.....36
الغصن الأول : المحكم المفوض بالصلح.....37
الغصن الثاني : المحكم المقيد بالقانون.....41
الفرع الثالث : دور الأسباب لضمان تنفيذ حكم التحكيم.....43
الفرع الرابع : دور الأسباب لتحريك الطعن بالبطلان.....45
الفرع الخامس : دور الأسباب لتصحيح و تفسير حكم التحكيم.....50

المطلب الثاني : دور أسباب حكم التحكيم لإرساء وتطوير قواعد ومبادئ التجارة الدولية..52
الفرع الأول : ماهية مبادئ التجارة الدولية..... 53
الفرع الثاني : إعمال قضاء التحكيم لمبادئ التجارة الدولية..... 54
الفرع الثالث : دور الأسباب لإرساء وتطوير مبادئ التجارة الدولية.....59
الفرع الرابع : ضرورة عدم الإخلال بمبدأ سرية التحكيم 62

الفصل الثانـــي
النص علي ضرورة تسبيب حكم التحكيم

المبحث الأول : موقف تشريعات التحكيم الدولية.....65
المطلب الأول : تأكيد اتفاقيات التحكيم الدولية علي تسبيب حكم التحكيم.....67
الفرع الأول : اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.....68
الفرع الثاني : الاتفاقية الأوربية للتحكيم التجاري الدولي (اتفاقية جنيف الصادرة في 1961/4/21).....69
الفرع الثالث : القواعد القانونية الصادرة عن لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة..70

المطلب الثاني : تأكيد لوائح هيئات التحكيم الدولية علي تسبيب حكم التحكيم ... .72
الفرع الأول : لائحة غرفة التجارة الدولية بباريس (ICC).....73
الفرع الثاني : لائحة محكمة لندن للتحكيم الدولي.....77
الفرع الثالث : لائحة جمعية التحكيم الأمريكية.....78
الفرع الرابع : لائحة مركز واشنطن لحل منازعات الاستثمار.....79
الفرع الخامس : لائحة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم الدولي.....80

المبحث الثاني : موقف تشريعات التحكيم الداخلية.....82

المطلب الأول : تأكيد قوانين النظام اللاتيني علي تسبيب حكم التحكيم.....84

الفرع الأول : التشريع الفرنسي.....85

الفرع الثاني : التشريع البلجيكي.....90

المطلب الثاني : تأكيد قوانين النظام الأنجلوأمريكي علي تسبيب حكم التحكيم (القانون الإنجليزي).....91

المطلب الثالث : تأكيد التشريعات العربية علي تسبيب حكم التحكيم 94

الفرع الأول : تبني تشريعات التحكيم العربية لحلول قانون اليونسترال وقانون المرافعات الفرنسي.....94

الفرع الثاني : التشريعات العربية الحديثة 95

الباب الثاني

مدي تطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء علي حكم التحكيم

الفصل الأول

نطاق تسبيب حكم التحكيم

المبحث الأول : رفض تطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء على حكم التحكيم.....102

المطلب الأول : الرفض القضائي لتطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء علي حكم التحكيم....103

الفرع الأول : موقف القضاء المصري.....104

الغصن الأول : تضارب أحكام القضاء المصري.....104

الغصن الثاني : استقرار القضاء المصري علي مراعاة الطبيعة الخاصة للتحكيم.....106

الفرع الثاني : موقف القضاء الفرنسي 108

المطلب الثاني : الخلاف الفقهي لرفض تطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء علي حكم التحكيم.....110

الفرع الأول : ضرورة تطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء.....111
الفرع الثاني : التشدد في متطلبات تسبيب حكم التحكيم 112
الفرع الثالث : ضرورة التيسير علي هيئة التحكيم.....113

المبحث الثاني : أسباب رفض تطبيق ضوابط تسبيب حكم القضاء على حكم التحكيم.....115

المطلب الأول : اتفاق الأطراف علي عدم تسبيب حكم التحكيم 116
الفرع الأول : الدور الجوهري لإرادة الأطراف في نطاق التحكيم.....117
الفرع الثاني : الطابع النسبي لواجب التسبيب في ظل أحكام قانون المرافعات الفرنسي.....122
الغصن الأول : ضرورة تسبيب حكم التحكيم.....123
الغصن الثاني : تسبيب حكم التحكيم الداخلي من النظام العام 125
الغصن الثالث : الاعتراف بأحكام التحكيم الدولية غير المسببة.....126
الغصن الرابع : عبء إثبات مخالفة حكم التحكيم الدولي لحقوق الدفاع.....130
الفرع الثالث : الطابع النسبي لواجب التسبيب في ظل أحكام قانون التحكيم المصري.....133
الغصن الأول ـ الطابع المطلق لواجب تسبيب حكم التحكيم تطبيقا لنص المادة 1/507 مرافعات ملغية 134
الغصن الثاني ـ الطابع النسبي لواجب تسبيب حكم التحكيم عملا بنص المادة 2/43 من القانون 27 لسنة 19994.....135
الغصن الثالث ـ رفض غالبية الفقه المصري للاستثناءات الواردة علي ضرورة ذكر الأسباب 137

المطلب الثاني : المبررات القائمة علي غير اتفاق الأطراف.....144
الفرع الأول : طبيعة تشكيل هيئة التحكيم 145
الفرع الثاني : طبيعة المناقشات أمام هيئات التحكيم "الطابع الفني لمنازعات التحكيم".....153
الفرع الثالث : طبيعة الممارسات التحكيمية 157
الفرع الرابع : طبيعة الرقابة القضائية على حكم التحكيم 160

الفصل الثاني

ضوابط تسبيب حكم التحكيم

المبحث الأول : أثر طبيعة التحكيم الخاصة علي أسباب حكم التحكيم..... 165

المطلب الأول : حرية هيئة التحكيم لبناء الأسباب.....166

الفرع الأول : سلطة هيئة التحكيم الواسعة لتحديد الأسباب.....167

الفرع الثاني : ضوابط سلطة هيئة التحكيم الواسعة لتحديد الأسباب 171

الغصن الأول : الرد علي الطلبات الخاصة بموضوع النزاع.....171

الغصن الثاني : عدم إتباع الأطراف في تفاصيل حججهم.....175

الغصن الثالث : تفادي الأسباب المتناقضة .,.....178

المطلب الثاني : حرية هيئة التحكيم لتكييف النزاع 179

أولا : ماهية تكييف النزاع في نطاق أسباب حكم التحكيم 180

ثانيا : تطابق تكييف النزاع في مجال التحكيم ومجال القضاء 182

ثالثا : سلطات المحكم أثناء تكييف النزاع 184

المطلب الثالث : أثر طبيعة النزاع على كفاية أسباب حكم التحكيم.... 187

الفرع الأول : المقصود بكفاية أسباب حكم التحكيم..... 188

الغصن الأول : ماهية كفاية أسباب حكم القضاء..... 188

الغصن الثاني : ماهية كفاية أسباب حكم التحكيم.....191

الفرع الثاني : تباين كفاية أسباب حكم التحكيم.....196

الغصن الأول : تحكيمات المنازعات القانونية.....197

الغصن الثاني : تحكيمات المنازعات غير القانونية.....200

المطلب الرابع : تباين منطقية أسباب حكم التحكيم.....205

الفرع الأول : ماهية تباين منطقية أسباب حكم التحكيم.....206

الغصن الأول : ماهية منطقية أسباب حكم القضاء.....206

الغصن الثاني : ماهية منطقية أسباب حكم التحكيم.....207

الفرع الثاني : أسانيد تباين منطقية أسباب حكم التحكيم.....213

المطلب الخامس : مدي إعمال مبدأ المواجهة علي أسباب حكم التحكيم..... 221

الفرع الأول : عدم سريان مبدأ المواجهة علي أسباب حكم التحكيم ... .223

الفرع الثاني : سريان مبدأ المواجهة علي الوسائل القانونية المترتبة علي تكييف المحكم 225

المبحث الثاني : مظاهر تشابه أسباب حكم التحكيم وأسباب حكم القضاء.....227

المطلب الأول : قيام الأسباب على الوقائع التي لها أساس في أوراق القضية.....229

الفرع الأول : عدم جواز إيراد الأسباب في غير ورقة الحكم.....230

الفرع الثاني : مدى جواز الإحالة في نطاق أسباب حكم التحكيم.....233

الغصن الأول : ماهية الإحالة في نطاق الأسباب.....233

الغصن الثاني : صور الإحالة في مجال أسباب حكم التحكيم 234

المطلب الثاني : مدى قضاء المحكم بعلمه الشخصي..... 241

الفرع الأول : حظر إعمال القاضي لعلمه الشخصي علي النزاع 241

الفرع الثاني : حظر إعمال المحكم لعلمه الشخصي علي النزاع 243

المطلب الثالث : مدى تطبيق السبب العام علي أسباب حكم التحكيم..... 247

المطلب الرابع : مدي تطبيق السبب الضمني علي أسباب حكم التحكيم.. 250

المطلب الخامس : أثر الأسباب الزائدة علي صحة حكم التحكيم.... 253

أولا : المقصود بالأسباب الزائدة..... 253

ثانيا : عدم تأثير الأسباب الزائدة علي صحة حكم التحكيم. 254

القسم الثاني

مدى رقابة محكمة النقض علي حكم التحكيم

الباب الأول

تأييد رقابة قاضي البطلان الشكلية

الفصل الأول

الطبيعة الشكلية لرقابة قاضي البطلان

المبحث الأول ـ المرحلة السابقة على صدور قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994"الطعون المستندة لنصوص قانون المرافعات الملغاة".....263

المطلب الأول : موقف القضاء المصري.....265

أولا : تشدد قضاء محكمة النقض تجاه قضاء التحكيم.....265

ثانيا : مبدأ الكفاية الذاتية لحكم التحكيم كأحد مظاهر تشدد قضاء محكمة النقض تجاه قضاء التحكيم.....265

المطلب الثاني : موقف الفقه المصري.....268

المبحث الثاني : المرحلة اللاحقة على صدور قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994.....273

المطلب الأول : المرحلة اللاحقة على صدور قانون 1994/27.....275

ميعاد رفع دعوى البطلان.....275

رفض التطبيق القضائي الجامد لنصوص قانون التحكيم.....277

المطلب الثاني : المرحلة المتقدمة علي صدور قانون 1994/27.....280

أولا : الدور الخلاق لمحاكم البطلان في مصر.....**280**

ثانيًا : أثر طبيعة الطعن أمام محكمه البطلان على سلطات محكمه النقض.....**284**

ثالثا : موقف الفقه المصري.....**285**

رابعًا : الوضع في القانون الفرنسي.....289

الفصل الثاني

ضوابط رقابة قاضي البطلان الشكلية

المبحث الأول : سبق التمسك بالمخالفة الإجرائية أمام هيئة التحكيم.....293

المطلب الأول : ماهية سبق التمسك بالمخالفة الإجرائية أمام هيئة التحكيم.....294

أولا : حرص القضاء الفرنسي علي فعالية قضاء التحكيم.....294

ثانيًا : أساس حظر تحريك المخالفة الإجرائية أمام محكمة البطلان لأول مرة.....295

المطلب الثاني : نطاق سبق التمسك بالمخالفة الإجرائية أمام هيئة التحكيم.....300

أولا : القضاء ذو المدلول العام.....300

ثانيًا : القضاء ذو المدلول الخاص.....302

المبحث الثاني : الاكتفاء بالمخالفات الجادة.....310

المطلب الأول : ضرورة المخالفة الجادة.....311

المطلب الثاني : إدانة الطعن التعسفي.....312

أولا : صور التعسف في نطاق قضاء التحكيم.....313

ثانيًا : جدوى إدانة الطعون التعسفية في مجال التحكيم.....315

الباب الثاني

رفض رقابة قاضي البطلان الموضوعية

الفصل الأول

عدم رقابة الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي

المبحث الأول : غياب رقابة التطبيق الصحيح للقانون الموضوعي.....322

المطلب الأول : عدم رقابة التطبيق الصحيح للقانون الموضوعي أثناء طلب التنفيذ.....323

المطلب الثاني : عدم رقابة التطبيق الصحيح للقانون الموضوعي أثناء طلب البطلان.....327

أولا : وضع المسألة في القضاء الفرنسي.....327

ثانيًا : وضع المسألة في القضاء المصري.....328

ثالثا : التوسع القضائي لنطاق عدم رقابة الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي.....334

المبحث الثاني : أسس غياب رقابة التطبيق الصحيح للقانون الموضوعي.....336

الفصل الثاني

نتائج عدم رقابة الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي

المبحث الأول : رفض رقابة أسباب حكم التحكيم.....341

المطلب الأول : تباين طبيعة رقابة أسباب حكم التحكيم عن طبيعة أوجه الطعن بالبطلان..342

الفرع الأول : عدم رقابة عيوب أسباب حكم التحكيم.....343

الغصن الأول : موقف القضاء الفرنسي.....343

أولا : استبعاد رقابة منطقية أسباب حكم التحكيم 343

ثانيا : استبعاد رقابة تناقض أسباب حكم التحكيم.....344

ثالثا : حصر الرقابة القضائية على الوجود المادي لأسباب حكم التحكيم.....352

رابعا : حكم محكمة النقض الصادر في 2009/2/11.....353

الغصن الثاني : موقف القضاء المصري.....355

أولا : إدانة عيوب التسبيب ذات الطابع الشكلي :"حالة الانعدام الكلي للأسباب"...355

ثانيا : رفض إدانة عيوب التسبيب ذات الطابع الموضوعي.....358

الغصن الثالث : موقف قضاء التحكيم.....367

الفرع الثاني : نتائج عدم رقابة عيوب أسباب حكم التحكيم.....368

أولا : رفض رقابة تحريف هيئة التحكيم لمستندات الخصوم.....368
ثانيا : رفض رقابة تكييف هيئة التحكيم لوقائع النزاع التحكيمي.....371
ثالثا : رفض الادعاءات المؤسسة علي عدم رد هيئة التحكيم على الطلبات الختامية للخصوم.....374

المطلب الثاني : الرقابة الظاهرية للتحقق من احترام المفوض بالصلح لحدود مهمته التحكيمية.....376
الفرع الأول : عدم رقابة صحة الحل التحكيمي الصادر الفصل وفقا لقواعد العدالة والأنصاف.....377
الغصن الأول : الرقابة علي خروج هيئة التحكيم علي قواعد العدالة والإنصاف.....377
الغصن الثاني : عدم رقابة صحة الحل التحكيمي الصادر وفقا لقواعد العدالة والإنصاف.....378
أولا : حالة مباشرة الرقابة الموضوعية**.....379**
ثانيا : استبعاد الرقابة الموضوعية كأصل عام**.....380**

الفرع الثاني : تبني الرقابة الظاهرية لاحترام المفوض بالصلح لمهمته التحكيمية.....381
أولا : قضاء الدائرة المدنية الثانية لمحكمة النقض الفرنسية.....381
ثانيا : النتائج المترتبة علي قضاء الدائرة المدنية الثانية لمحكمة النقض الفرنسية.....382
ثالثا : قضاء الدائرة المدنية الأولي لمحكمة النقض الفرنسية الصادر في 2008/12/17 في مجال التحكيم الداخلي :"التسليم بالرقابة الظاهرية لإتمام المفوض بالصلح لمهمته".....383
رابعا : موقف الفقه الفرنسي.....384

المبحث الثاني : الرجوع عن رقابة مخالفة النظام العام الدولي.....389
المطلب الأول : اتساع نطاق المنازعات القابلة للتحكيم.....391
الفرع الأول : ماهية النظام العام في نطاق التحكيم 392

أولا : غموض مدلول النظام العام.....392
ثانيا : دور قضاء الدولة لإيضاح هذا الغموض.....393
ثالثا : هل المحكم مكلف بحماية المصالح العامة للمجتمع؟.....394

الفرع الثاني : النطاق الواسع للمنازعات القابلة للحل عبر التحكيم.....395
أولا : التفرقة القانونية بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي في القانون
الفرنسي.....395
ثانيا : التوسع القضائي لنطاق المنازعات الجائز حلها عبر التحكيم 396

المطلب الثاني : عدم ربط مخالفة النظام العام بالخطأ في تطبيق القاعدة الآمرة.....404
الفرع الأول : النطاق المحدود لمخالفة النظام العام في نطاق التحكيم 405
الغصن الأول : موقف القضاء الفرنسي.....405
أولا : قصر مخالفة النظام العام الدولي على حل النزاع.....405
ثانيا : ضوابط مخالفة النظام العام الدولي المنصوص عليها بالمادة(1502 /5)
مرافعات فرنسي. 410
ثالثا : ضرورة مراعاة مقتضيات النظام العام.....415
رابعا : حكم محكمة النقض الصادر في 2008/6/4.....418

الغصن الثاني : موقف القضاء المصري.....421
أولا : مخالفة قاعدة أمر لا تفضي لبطلان حكم التحكيم.....421
ثانيا : الرقابة الضيقة حال مخالفات النظام العام الموضوعية.....423
الفرع الثاني : ضرورة حماية المصالح العليا للمجتمع.....425

خاتمة وتوصيات.....431
قائمة المختصرات 442
قائمة المراجع 444
الفهرس 500

تناولت موضوع **" البناء الفني لحكم التحكيم ومدي رقابة محكمة النقض عليه"** في قسمين رئيسيين : البناء الفني لحكم التحكيم في **القسم الأول** من حيث أهمية التسبيب في نطاق كل من قضاء الدولة وقضاء التحكيم، ومدي نص تشريعات التحكيم المختلفة علي تسبيب حكم التحكيم، ونطاق الالتزام بتسبيبه، علي أن نبين مدي انطباق ضوابط تسبيب حكم القضاء علي حكم التحكيم.

بينما خصصت **القسم الثاني** لدراسة مدي رقابة محكمة النقض لحكم التحكيم، فنبين مدي جواز الطعن بالنقض علي أساس مخالفة حكم التحكيم للقانون الموضوعي، ودور قضاء النقض في مجال التحكيم من حيث تأييده لرقابة قاضي البطلان الشكلية، وإقصائه لكافة الادعاءات التي قد تدفع محكمة البطلان لفرض رقابتها علي موضوع النزاع التحكيمي، كرفض رقابة أسباب حكم التحكيم، وتأييد مدلول الرقابة الشكلية المحضة في نطاق الادعاءات المتعلقة بتجاوز المحكم المفوض بالصلح لحدود مهمته، والتراجع عن رقابة مخالفة حكم التحكيم للنظام العام الدولي.

كلمات دالة : **حكم التحكيم ، التسبيب ، رقابة محكمة النقض ، مخالفة حكم التحكيم للقانون الموضوعي ، رفض رقابة أسباب حكم التحكيم**